إسرائيل تطالب الحكومة المرتقبة بالاعتراف بالاتفاقيات السابقة

فتح وحماس تنهيان اجتماعهما الثالث الخاص بتشكيل الحكومة وسط أجواء مشجعة واقتراب من الاتفاق على شخصية رئيس وزراء

غزة ـ رام الله «القدس العربي»

ـ من أشرف الهور ووليد عوض:

أنهى المتحاورون في حركتي فتح وحماس أمس لقاءهم الثالث خلال الـ24 ساعة الماضية الهادف الى بلورة اتفاق حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية المرتقب تشكيلها خلال الأيام القليلة القادمة بشخصية غير إسماعيل هنية رئيس الوزراء الحالي.

وعقب انتهاء الاجتماع الذي عقد بمقر الرئيس الفلسطيني محمود عباس بمدينة غزة أعلن هنية في مؤتمر صحافي عقده مع أحمد قريع رئيس الوزراء السابق ورئيس وفد حركة فتح في المفاوضات أن الاتفاق على تشكيل حكومة الوحدة الوطنية لن يقدم مجزأ للشعب الفلسطيني حتى لا يغرق الشعب في التفاصيل بل سيقدم فور انجازه والانتهاء منه جملة واحدة وصورة متكاملة.

وأوضح هنية بأن حركة حماس لم ترشح لغاية اللحظة أسماء لرئاسة الوزراء ولم تقدم أسماء مرشحين للرئيس الفلسطيني محمود عباس،لافتا الى أن موضوع رئاسة الوزراء موضوع مفتوح للبحث والنقاش وستحدد شخصية رئاسة الوزراء التي تخدم الوجهة الفلسطينية المتعلقة بإنجاح المشروع بكامله.

وأشار هنية الى أن ملف رئاسة الوزراء ما زال مفتوحا، قائلا «هناك أرضية للتفاهم حول المعالم والملامح لشخصية رئيس الوزراء والموضوع لم يعد محل خلاف مع الرئيس عباس».

وأشار هنية الى ان الحديث عن عدد الوزارات الخاصة بالأحزاب والفصائل التي ستدخل في التركيبة الوزارية القادمة ما زال مبكرا، موضحا أن هناك قواعد اتفق عليها من خلال الحوارات تستند الى نتائج الانتخابات التشريعية.

وبدوره قال قريع ان الرئيس عباس سيقدم الى مدينة غزة الخميس أو الجمعة القادمة لمواصلة مباحثات تشكيل الحكومة، لافتا الى أن الأيام القادمة ستشهد اتفاق تشكيل الحكومة.

وأوضح قريع أن الجميع يعمل بجهود وواجبات وطنية لتقديم هذا الجهد الى العالم، معربا عن أمله في أن يتفهم العالم، وينتهي الحصار الجائر على شعبنا.

وقال قريع «كل ما يطرح ويتم مناقشته خلال الاجتماعات يتم بقلب مفتوح ونوايا طيبة وبمسؤولية عالية من كافة الأطراف المشاركة».

الى ذلك فقد قال الدكتور أسامة المزيني عضو وفد حركة حماس في الاجتماعات ان الاجتماع اتسم بالإيجابية والتفاؤل والتعاون بين جميع الأطراف للخروج من الأزمة الراهنة وتم خلاله مناقشة كل القضايا الخاصة بتشكيل الحكومة، كاشفا أن اللقاءات القادمة سيتم خلالها البحث بعمق في نصيب كل كتلة برلمانية من الوزارات والسلطات والهيئات وأسماء الوزراء وحل كل الأمور التي تكفل نجاح حكومة الوحدة الوطنية.

وقالت مصادر فلسطينية مطلعة أن جلسات الحوار بين فتح وحماس ستناقش بشكل مكثف موضوع توزيع الوزارات السيادية الأربع وهي الخارجية والمالية والداخلية والإعلام، عقب تمسك الطرفين في تسمية من سيشغل هذه الحقائب الهامة.

وكانت تقارير تحدثت عن وجود توافق شبه نهائي بين الطرفين يسير باتجاه إعطاء حركة حماس 12حقيبة وزارية بينها الداخلية والمالية والأوقاف والتعليم فيما تأكد منح فتح حقيبة الخارجية ووزارة الشؤون المدنية في حين يحصل المستقلون على خمس حقائب وزارية.

وكشفت على أن الدكتور زياد أبو عمرو المقرب من مؤسسة الرئاسة والذي فاز في الانتخابات التشريعية الماضية بدعم من حركة حماس سيتولى منصب وزير الشؤون الخارجية في الحكومة المرتقبة.

في حين قالت ان الدكتور مصطفى البرغوثي سيمنح وزارة الصحة بينما ستمنح وزارة الأسرى للجبهة الشعبية وسط توقعات أن تسند هذه الوزارة لخالدة جرار عضو المجلس التشريعي عن الجبهة الشعبية.

الى ذلك فقد كشفت مصادر مطلعة من حركة فتح لـ«القدس العربي» أن اللقاءات الدائرة بين الحركتين تبحث الى جانب تشكيل وتوزيع المناصب الوزارية موضوع الجندي الإسرائيلي الأسير في غزة جلعاد شاليط.

وأوضحت المصادر الى أن الحركتين تبحثان عدة قضايا لخروج الحكومة الفلسطينية بشكل يرضي الشارع الفلسطيني ويرفع الحصار المفروض عليه.

وتوقعت المصادر أن تتفق الحركتان على إنهاء موضوع الجندي شاليط بالإفراج مقابل إطلاق سراحه عن عدد كبير من المعتقلين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية يقدر بنحو ألف أسير، على أن يضمن الاتفاق على الحكومة وإطلاق سراح شاليط اعترافا إسرائيليا ودوليا بالحكومة الفلسطينية الجديدة وفك الحصار السياسي والاقتصادي المفروض على السلطة الفلسطينية منذ فوز حركة حماس بالانتخابات التشريعية الثانية.

ومن جهتها سارعت اسرائيل امس الى الاعلان بان ليس لديها موقف من محمد شبير المرشح لرئاسة الحكومة الفلسطينية المقبلة، ولكنها اكدت بانه على الحكومة الفلسطينية الجديدة الاعتراف باسرائيل.

وقالت الناطقة باسم الخارجية الإسرائيلية أميرة اورون في مقابلة تلفزيونية خاصة مع وكالة أنباء «رامتان» المحلية نحن ننتظر اقوال الرجل بالاشارة الى شبير، وافعال الحكومة الفلسطينية الجديدة.

وفي نفس السياق قالت اورون ان الحكومة الاسرائيلية تنتظر من نظيرتها الفلسطينية الاعتراف بدولة اسرائيل وكافة الاتفاقيات المبرمة وما اذا كانت الحكومة الفلسطينية جاهزة لتغيير سياستها مع اسرائيل.

واشارت اورون الى ان عدم الاعتراف باسرائيل من قبل الحكومة الفلسطينية الجديدة هو عرقلة سوف تجعل طريق التهدئة صعبة جدا.

وفيما اعلنت اسرائيل موقفها غير المعترض على تعيين شبير رئيسا للحكومة الفلسطينية المرتقبة توجه النائب الدكتور مصطفى البرغوثي الامين العام للمبادرة الوطنية الفلسطينية رئيس ائتلاف فلسطين المستقلة الى العاصمة السورية دمشق صباح امس للقاء خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس.

وقال البرغوثي في بيان صحافي «ان سفره يندرج في إطار استكمال الجهود المبذولة لتشكيل حكومة الوحدة الوطنية بعد إنجاز الملامح العامة لها».

هذا وتشترط حماس الاعلان عن حكومة الوحدة الوطنية الجديدة بعد تلقيها ضمانات عربية ودولية لانهاء الحصار عن الشعب الفلسطيني.

وفي هذا الاطار توجه الرئيس الفلسطيني محمود عباس امس الى عمان في اطار زيارة الى كل من الاردن ومصر للحصول على ضمانات من خلال الدولتين برفع الحصار الدولي عن الشعب الفلسطيني وفق ما ذكرت مصادر فلسطينية في مكتب الرئاسة.

وحسب المصادر فان عباس يسعى للحصول على ضمانات مؤكدة برفع الحصار الدولي عن الشعب الفلسطيني من خلال عمان والقاهرة بحكم علاقتهما مع واشنطن.

ومن جهته اوضح عضو اللجنة المركزية لحركة فتح الدكتور نبيل شعث ان زيارة عباس التي بدأها امس لعمان تأتي في اطار اصرار عباس على وضع الدولتين المجاورتين لفلسطين في صورة التطورات على الساحة الفلسطينية. وحسب شعث فان عباس سيزور مصر غدا على ان يعود يوم الخميس الى الاراضي الفلسطينية لوضع اللمسات الاخيرة على تشكيل حكومة فلسطينية جديدة تنهي الحصار الدولي عن الفلسطينيين.

من جهته قال اسماعيل هنية ان عباس اكد ان هناك تطمينات وضمانات امريكية وأوروبية لرفع الحصار المفروض على الشعب الفلسطيني في حال تشكيل الحكومة الجديدة.

اسماعيل هنية رئيس الوزراء الفلسطيني خلال لقائه في غزة مع احمد قريع (ابو العلاء) رئيس الوزراء السابق وروحي فتوح عضو اللجنة المركزية لحركة فتح

على خلفية قرار وزراء الخارجية العرب فك الحصار عن الفلسطينيين

تيسير خالد يتهم الانظمة العربية بالمشاركة بالحصار ووزير الاعلام يعتبره متأخرا

رام الله ـ «القدس العربي»

ـ من وليد عوض:

اتهم مسؤول فلسطيني امس الانظمة العربية بالمشاركة في الحصار الدولي المفروض على الشعب الفلسطيني منذ 9 شهور، وذلك على خلفية قرار وزراء الخارجية العرب كسر الحصار.

واكد تيسير خالد عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية امس على ان قرار وزراء الخارجية العرب في القاهرة أمس الاول برفع الحصار فورا عن الشعب الفلسطيني يشير الى أن «العرب كانوا شركاء في الحصار، وهو أمر مؤسف».

وطالب خالد عبر الاذاعة الرسمية الفلسطينية الانظمة العربية بالاسراع في دعم الشعب الفلسطيني وعدم الاكتفاء بقرار كسر الحصار. وقال بشأن القرار «هذا لا يكفي وكان عليهم تقديم دعم مادي وسياسي حقيقي للشعب الفلسطيني وبشكل عملي وعاجل».

ودعا خالد وزراء الخارجية العرب للتوجه مجددا لمجلس الامن الدولي والجمعية العامة للامم المتحدة لتفعيل عملية السلام وفرض عقوبات على إسرائيل لارتكابها جرائم عدوانية ضد ابناء الشعب الفلسطيني.

ومن جهته اعتبر يوسف رزقة وزير الاعلام الفلسطيني امس أن قرار كسر الحصار عن الشعب الفلسطيني جاء متأخرا بعد ثمانية شهور من المعاناة والالم الذي ألم بالشارع الفلسطيني. واضاف رزقة قائلا لاذاعة صوت فلسطين «صحيح أننا ننظر الى هذا القرار على أنه جيد لكنه جاء متأخرا بعدما ذاق الشعب الفلسطيني مرارة الفقر والمعاناة إلا أنه يدل على أن العرب استخلصوا العبر من أن متابعة أمريكا لا تنتهي وأنه ليس بوسعهم أن يستمروا بهذا الحصار وأنا أرى بأن هناك إمكانية ليقظة الوعي العربي».

وعلى نفس الصعيد طالبت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين امس مجلس الجامعة العربية، بوضع آليات ملموسة لقراره بفك الحصار فوراً عن الشعب الفلسطيني ومتابعة قراراته كي لا تضحى حبراً على ورق.

وأوضحت الجبهة في بيان صحافي أن المطلوب مراجعة السياسات السابقة التي اتخذت، خاصة بعد إعلان أمين عام جامعة الدول العربية عمرو موسى صراحة «أن العملية السلمية قد ماتت»، الأمر الذي يوجب البحث عن سبل أخرى غير المراهنة على الأوهام.

هذا وكان رئيس الوزراء الفلسطيني اسماعيل هنية رحب بقرار وزراء الخارجية العرب بكسر الحصار المفروض على الشعب الفلسطيني منذ تشكيل الحكومة الحالية، ردا على عمليات الجيش الإسرائيلي الأخيرة في بلدة بيت حانون والتي قتل فيها مدنيون من النساء والأطفال.

ووصف هنية القرار العربي بأنه قرار مسؤول يرقى لمستوى التضحيات والدماء وعذابات الشعب الفلسطيني، معربا عن أمله بأن يتخذ القادة العرب خطوات عملية لترجمة هذا القرار وكسر الحصار المفروض على الشعب الفلسطيني.

وكان وزراء الخارجية العرب قد أكدوا في ختام اجتماعهم لطارئ في القاهرة امس الاول على ضرورة أن يرفع المجتمع الدولي كافة اشكال الحصار عن الشعب الفلسطيني، معربين عن إدانتهم للعمليات العسكرية الإسرائيلية التي أدت الى مقتل مدنيين فلسطينيين في بلدة بيت حانون الاسبوع الماضي، واصفين ما جرى بأنه جريمة حرب.

وعبر الوزراء العرب، في بيان صدر عن الاجتماع، عن استيائهم البالغ لاستخدام الولايات المتحدة لحق النقض الفيتو في مواجهة قرار المجموعة العربية الذي قدم الى مجلس الأمن الدولي لإدانة إسرائيل، معتبرين أنه «موقف غير ودي ضد الشعوب ورسالة تشجيع لإسرائيل لتوسيع عدوانها على الفلسطينيين».

وأكد البيان، أن الموقف الأمريكي لا يساهم في احلال السلام في المنطقة، مطالبين بعقد مؤتمر دولي لاحلال السلام في منطقة الشرق الأوسط وانهاء الصراع العربي الإسرائيلي، والتوصل الى حل عادل وشامل، كما طالبو باطلاق سراح الاسرى الفلسطينيين من السجون الإسرائيلية وفي مقدمتهم النساء والأطفال ونواب المجلس التشريعي والوزراء وكذلك الجندي الإسرائيلي الأسير جلعاد شاليط من أيدي فصائل المقاومة الفلسطينية التي اختطفته.

الحكومة الفلسطينية تطالب البنوك العربية والأجنبية الاستجابة لقرار الجامعة العربية بفك الحصار

غزة ـ «القدس العربي»

ـ من أشرف الهور:

طالبت الحكومة الفلسطينية التي ترأسها حركة حماس أمس جميع البنوك والمؤسسات المصرفية العربية والأجنبية الاستجابة لقرار جامعة الدول العربية القاضي بفك الحصار الاقتصادي المفروض على الأراضي الفلسطينية فورا وبدون أي تأخير.

ووصفت الحكومة الفلسطينية في بيان صحافي تلقت «القدس العربي» نسخة منه قرار جامعة الدول العربية القاضي بفك الحصار الاقتصادي المفروض على الشعب الفلسطيني وعلى حكومته المنتخبة بـ«المسؤول».

وقالت الحكومة في بيانها «إن قرار الجامعة العربية المسؤول والقاضي بفك الحصار الاقتصادي الظالم المفروض على الشعب الفلسطيني وعلى حكومته المنتخبة جاء ليجسد العمق الإسلامي والعربي للشعب الفلسطيني وحرص الحكومة الفلسطينية على ترسيخ هذا العمق». واعتبرت الحكومة أن هذا الرد هو أقل ما يمكن اعتباره ردا مناسبا للمجازر اليومية التي ترتكبها الآلة العسكرية الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني الأعزل.

وطالبت الحكومة الدول العربية بالمزيد من «التفعيل السياسي والدبلوماسي والإعلامي لفضح هذه الممارسات والمجازر الإسرائيلية حتى نضمن عدم تكرارها في المستقبل».

وأشارت الحكومة الى أن الرد الأمريكي على مجزرة بيت حانون التي ارتكبتها قوات الاحتلال الأربعاء الماضي باستخدام «الفيتو» يعكس مدى التواطؤ الأمريكي مع الحكومة الإسرائيلية وإعطاءها الضوء الأخضر لارتكاب مزيد من هذه الجرائم.

وأكد البيان على مدى أهمية أن يقف المجتمع الدولي عند مسؤولياته لوقف هذا النزيف الدائم للشعب الفلسطيني.

وأوضحت الحكومة الفلسطينية أن قرار فك الحصار كان استجابة لنداء مجلس الوزراء ومن خلال المشاركة الفاعلة لوزير الشؤون الخارجية الدكتور محمود الزهار في اجتماعات جامعة الدول العربية.

وكان وزراء الخارجية العرب قرروا أول أمس كسر الحصار الدولي المفروض على الشعب الفلسطيني فورا، وعدم التزام الدول العربية بالقرارات من أي طرف يمنع دخول الأموال لفلسطين.

كما قرر الوزراء في بيانهم الختامي عقب انتهاء اجتماعهم الطارئ في مقر الجامعة العربية بالعاصمة المصرية القاهرة التزام البنوك العربية بالتعامل مع البنوك الفلسطينية في نقل الأموال للمساعدة في رفع الحصار.

وتعاني الحكومة الفلسطينية منذ تشكيلها بقيادة حركة حماس في شهر اذار (مارس) من العام الجاري من حصار مالي وسياسي خانق فرضته الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية منعت خلاله من إرسال أموال الدعم الأجنبي المخصصة للسلطة الفلسطينية وحالت دون إيصال الاموال العربية عقب التهديدات التي تلقتها البنوك العربية والفلسطينية من الولايات المتحدة الأمريكية.

اعتبر قصف محطة توليد الكهرباء في غزة جريمة حرب

بتسليم: اسرائيل تمنع زيارات الاسرى الفلسطينيين بشكل منهجي

الناصرة ـ «القدس العربي»

ـ من زهير اندراوس:

أكثر من 9,000 فلسطيني من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة يقبعون اليوم في السجون الإسرائيلية. الغالبية العظمى من السجناء يقبعون في سجون تقع داخل المناطق السيادية لإسرائيل وليس فوق الأراضي المحتلة. وقالت منظمة بتسيلم، مركز المعلومات الاسرائيلي لحقوق الانسان في المناطق المحتلة، إن وجود السجناء الفلسطينيين في إسرائيل يشكل انتهاكا فظا للقانون الإنساني الدولي الذي يحظر نقل المدنيين، بمن في ذلك المعتقلون والسجناء، من المنطقة المحتلة الى مناطق الدولة المحتلة. واضافت إن تجاهل إسرائيل لهذا الحظر هو أحد الأسباب الرئيسية للمس القاسي بقدرة السجناء وأبناء عائلاتهم على الاستفادة بصورة معقولة من حقهم بالزيارات. ولفتت المنظمة المناهضة للاحتلال الاسرائيلي الى ان التقرير الجديد الذي اصدرته امس الاثنين ونشرت مقاطع منه في موقعها على شبكة الانترنت ان يلقي المزيد من الضوء حول الصعوبات الجمة والمعاناة التي يعيشها أبناء عائلات السجناء، من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة، في طريقهم لزيارة أقربائهم المسجونين في إسرائيل. واكدت: يقع على عاتق إسرائيل مسؤولية ضمان وصول كل مواطن من المناطق الفلسطينية الى أعزائه المسجونين في إسرائيل. على الرغم من هذا، فإن الصليب الأحمر الدولي هو الذي يتولى، منذ العام 1999، تنظيم الزيارات الى السجون. أفراد العائلة، من سكان المناطق الفلسطينية، الذين يرغبون بزيارة أعزائهم المسجونين، بإمكانهم القيام بالزيارة فقط من خلال أيام الزيارة المحددة والسفريات التي ينظمها الصليب الأحمر، بشرط حصولهم على إذن بهذا من قبل قوات الأمن الإسرائيلية.

وتابع التقرير انه بسبب التقييدات المرتبطة بعملية إصدار تصاريح الدخول الى إسرائيل، لا يستطيع الكثير من الفلسطينيين زيارة أعزائهم، إلا مرة كل بضعة أشهر. كما أن الكثيرين لا يملكون الحق في الحصول على مثل هذه التصاريح ويحظر عليهم مطلقا زيارة أعزائهم. بالإضافة الى ذلك، فإن الزيارة ذاتها مرتبطة بمشقة تستمر يوما كاملا بسبب سلسلة طويلة من الفحوصات والتأخيرات. واكد معدو التقرير ان التعسف وعدم التناسب الذي تتميز به سياسة إسرائيل في هذه القضية، لا يمس الحق في الزيارات العائلية وحسب، بل يجر أيضا انتهاكا لحقوق ومبادئ إضافية في القانون الدولي والقانون الإسرائيلي على حد سواء. إن هذه السياسة تؤدي الى نتيجة إضافية، يقوم من خلالها عدد كبير من القاصرين، بعضهم عمره 4 ـ 5 سنوات، بالسفر لمدة يوم كامل لوحدهم، بدون مرافقة من شخص بالغ. وعلى ضوء النتائج الواردة في التقرير، فإن بتسيلم تدعو حكومة إسرائيل، الى اتخاذ الإجراءات المطلوبة من أجل نقل جميع السجناء الفلسطينيين المسجونين اليوم في إسرائيل الى سجون داخل المناطق المحتلة. إذا استلزم تنفيذ هذه المهمة إقامة منشآت جديدة، يجب التأكد من القيام بهذا مع الحرص على حقوق الإنسان لسكان المناطق الفلسطينية عامة، وحقوق الملكية بصورة خاصة. بالإضافة الى ذلك، في الوقت الذي تحتفظ فيه إسرائيل بالسجناء داخل أراضيها، فإن بتسيلم تدعو الحكومة الى: تسهيل عملية الحصول على تصاريح الدخول الى إسرائيل لغرض الزيارات العائلية؛ تنشيط وتشجيع عملية إصدار التراخيص؛ تقصير مدة السفر الى السجون، ذهاباً وإياباً، والتخفيف من الصعوبات المرتبطة بهذا؛ عدم الإلغاء الجارف لحق القاصرين الصغار من التماس المباشر مع ذويهم المسجونين، وتحسين ظروف التواصل بين السجين والزائرين.

ويتطرق التقرير الجديد الى قصف الاحتلال الاسرائيلي لمحطة توليد الكهرباء في قطاع غزة بعد اسر الجندي الاسرائيلي غلعاد شليط في حزيران (يونيو) الماضي ويقول: إن الهجمات الموجهة ضد الأهداف المدنية محظورة حسب القانون الإنساني الدولي وتعتبر جريمة حرب. إن محطة توليد الكهرباء التي تم قصفها تعتبر هدفا مدنيا صرفا، بينما لم يمس ضرب تزويد الكهرباء في القطاع بقدرة المنظمات الفلسطينية على إطلاق الصواريخ باتجاه الأراضي الإسرائيلية.

وحتى لو توصلت إسرائيل الى الاستنتاج، الذي هو مشكوك فيه من أصله، بأن تشويش عملية تزويد الكهرباء في قطاع غزة سيعود على الجيش الإسرائيلي بأفضلية عسكرية محضة.

مصطفى البرغوثي يتجه الى دمشق للقاء مشعل في إطار جهود تشكيل حكومة الوحدة الفلسطينية

غزة ـ «القدس العربي» ـ من أشرف الهور:

توجه مصطفى البرغوثي عضو المجلس التشريعي عن قائمة فلسطين المستقلة أمس الى العاصمة السورية دمشق للقاء خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس ضمن الجهود المبذولة لتشكيل حكومة الوحدة الفلسطينية المرتقبة.

وقالت مصادر فلسطينية مطلعة لـ«القدس العربي» ان زيارة البرغوثي تندرج في إطار استكمال الجهود المبذولة لتشكيل حكومة الوحدة الوطنية بعد أن تم تجاوز العديد من العقبات التي كانت تقف في وجه تشكيلها.

وأوضحت المصادر أن البرغوثي سيلتقي بمشعل وقيادات حركة حماس المتواجدة في دمشق من أجل تذليل بعض العقبات البسيطة لإتمام تشكيل الحكومة قبل أن يعود مرة أخرى لحضور اجتماعات حركتي فتح وحماس القائمة بخصوص موضوع تشكيل الحكومة. ونوهت المصادر الى أن البرغوثي سيحاول التوصل مع قيادة حماس بالخارج الى تقسيمة الوزارات بين حركتي فتح وحماس والفصائل الفلسطينية الأخرى. وكان البرغوثي قال في تصريحات صحافية ان الهدف من لقاء مشعل هو التواصل ومتابعة ملف تشكيل حكومة الوحدة، لافتا الى أن اللقاء سيكون لمراجعة الاتفاقات التي تمت بشأن تشكيل الحكومة ومتابعتها ومناقشة الملفات الأخرى التي لها علاقة بالموضوع. وأوضح البرغوثي كذلك أنه سيبحث مع مشعل سبل تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية ووضع جدول زمني لتفعيل أطر المنظمة، وتكوين مجلس وطني جديد على أساس ديمقراطي وتحديد موعد لانعقاد مجلس وطني جديد. وأشار البرغوثي الى أن تشكيل حكومة الوحدة خطوة في الاتجاه الصحيح للوصول في نهاية المطاف لإشراق فجر الوحدة الشعب الفلسطيني على أرض فلسطين، وأن يرى الشعب الفلسطيني قيادة وطنية موحدة لأول مرة منذ ثلاثين عاما. وأوضح البرغوثي أن جدول زياراته في دمشق سيشمل أيضا لقاء ممثلي القوى الفلسطينية الأخرى، ولبحث موضوع الضمانات العربية اللازمة لرفع الحصار عن الشعب الفلسطيني فور تشكيل حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية.

تل ابيب تسعى الى استجلاب 40 الف مستوطن عن طريق الاغراءات والتسهيلات

حملة استيطانية اسرائيلية واسعة لقلب الميزان الديمغرافي لصالح اليهود في الجولان المحتل

الناصرة ـ «القدس العربي»

ـ من زهير اندراوس:

يبدو ان تصريحات رئيس الوزراء الاسرائيلي ايهود اولمرت موخرا بان هضبة الجولان العربية السورية المحتلة هي جزء لا يتجزأ من الدولة العبرية وانه يرفض احياء المفاوضات على المسار السوري كما اوصت شعبة الاستخبارات العسكرية (امان) في جيش الاحتلال الاسرائيلي، بدأت تطبق على الارض، اذ ان الدولة العبرية تسعى بكل ما اوتيت من قوة الى استجلاب اليهود للاستيطان الكولونيالي في الهضبة السورية المحتلة. وفي هذا السياق ذكرت مصادر اسرائيلية امس الاثنين، اعتمدت على تحقيق اجرته صحيفة واشنطن بوست الامريكية أنه في اعقاب انتهاء العدوان البربري والهمجي الاخير على لبنان، أطلق قادة المستوطنات الإسرائيلية في الهضبة السورية المحتلة حملة إعلامية بكلفة 250 ألف دولار، لجذب الشباب الإسرائيلي الى هضبة الجولان السورية المحتلة، بهدف مضاعفة عدد اليهود في الهضبة ليصل الى 40 ألف مستوطن في غضون عشرة أعوام، وذلك عبر إغرائهم بنمط الحياة هناك وبإمكان اعتمارهم قبعات رعاة البقر بدل قلنسوة اليهود التقليدية، على حد تعبير المصادر الاسرائيلية.

وأوضحت المصادر أن حركة النمو الاستيطاني انتعشت في الجولان المحتل خلال السنوات الأخيرة، وأنه للمرة الأولى سيتجاوز عدد المستوطنين اليهود في الجولان قريبا، عدد المواطنين العرب الذين يبلغون عشرين ألف نسمة، مشيرة الى أن 400 عائلة يهودية تنتقل الى الجولان كل عام. يشار الى ان المواطنين السوريين في الهضبة المحتلة يسكنون في قرى مجدل شمس ومسعدة وعين قنيا، وتقوم السلطات الاسرائيلية بالتضييق عليهم. وفي هذا السياق قدم النائب د.عزمي بشارة إستجوابا لرئيس الوزراء، ايهود اولمرت، حول أسباب منع النساء السوريات المتزوجات من سكان هضبة الجولان المحتلة ويسكنون فيها، من زيارة أقاربهن وعائلاتهن في سورية مع العلم أنه يسمح لرجال الدين من الطائفة الدرزية ولطلاب الجامعات السورية وهم من سكان الجولان بالدخول الى سورية. وسأل بشارة في إستجوابه عن أسباب عدم السماح لهؤلاء النساء بزيارة أهاليهن في سورية، وعما اذا كان سيسمح في المستقبل بمثل هذه الزيارات. كما سأل بشارة حول وجود معايير محددة يتم وفقها السماح لأهل الجولان بزيارة وطنهم سورية عن طريق معبر القنيطرة.

هذا ويذكر أن مئات النساء السوريات المتزوجات في هضبة الجولان يحرمن من زيارة أهاليهن وبيوتهن داخل الوطن الأم سورية نتيجة لقرار تعسفي للدولة المحتلة، ويؤدي هذا الحرمان الى معاناة إنسانية مستمرة منذ سنوات. هذا ولا تعارض سورية دخول اهالي الجولان عن طريق القنيطرة فهي لا تعتبر معبر القنيطرة أصلاً حدودا، وتعتبر اهالي الجولان مواطنين يتنقلون داخل وطنهم عندما يتوجهون شرقا الى دمشق، والذي يمنع الناس من السفر وحرية الحركة هو إسرائيل.

مصدر أمني فلسطيني: إعادة تشغيل معبر رفح الحدودي نهاية الأسبوع الجاري

غزة ـ «القدس العربي»

ـ من أشرف الهور:

توقع مصدر أمني فلسطيني مسؤول إعادة تشغيل معبر رفح الحدودي الفاصل بين الأراضي الفلسطينية والمصرية والواقع الى الجنوب من قطاع غزة نهاية الأسبوع الجاري بهدف إنهاء أزمة المسافرين العالقين على جانبي الحدود. وكشف المصدر الأمني الذي يعمل في المعبر رفح الحدودي عن جهود تبذل من السلطة الفلسطينية ومصر من أجل إعادة تأمين فتح المعبر منتصف الشهر الجاري لتسهيل حركة المسافرين لا سيما ذوي الحالات الإنسانية والمرضى والطلبة. وأشار المصدر الى وجود اتصالات مكثفة مع كافة الجهات المعنية من أجل تأمين تشغيل المعبر بصورة مؤقتة ربما ليوم أو يومين على الأكثر، لتمكين المئات من العالقين في الأراضي المصرية من الوصول الى منازلهم في قطاع غزة.

وأكد المصدر أن بعثة المراقبين الأوروبيين العاملة على المعبر أبلغت السلطة الفلسطينية بأنها ستعود للعمل في المعبر خلال الفترة القريبة القادمة، متوقعا أن يتم إعادة تشغيل المعبر يومي الأربعاء والخميس القادمين. ويعد معبر رفح المنفذ الوحيد لسكان قطاع غزة للخارج، ويعمل وفق بروتوكول وقع بين السلطة الوطنية وإسرائيل ومصر برعاية الإدارة الأمريكية في الرابع والعشرين من نوفمبر للعام 2005 عقب الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة العام الماضي، إلا أن سلطات الاحتلال عادت وأغلقت المعبر منذ نهاية يونيه الماضي ولم تأذن بفتحه إلا لأيام معدودة متحججة بذرائع أمنية واهية. وكان المئات من المعتمرين والمرضى تمكنوا من الوصول الى منازلهم نهاية الأسبوع الماضي بعد سماح سلطات الاحتلال بإعادة تشغيل المعبر لعدة ساعات بعد المجزرة التي ارتكبتها قوات الاحتلال في بلدة بيت حانون حيث استشهد 20 فلسطينيا وسمحت لعدد من المصابين بالسفر للعلاج في المستشفيات المصرية.